للبنان . فالقطاع الانتاجي كان ينحصر في الزراعة ، اضافة الى قطاع التجارة والتي كانت تتم بشكل رئيسي مع أوروبا الغربية ، باعتبار ان لبنان كان سوقـا لهذه الدول الامبريالية ، ومصلحة القطاع التجاري تقوم على استمرار العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول . وهو الامر الذي ينسجم مع التوجهات السياسية للنظام.

ان الاساس السياسي الذي تفتتت في ظله مشكلة الطائفية في لبنان قد تبدل بشكل جوهري خلال الفترة التي مرت على لبنان منذ الاستقلال وحتى الآن بحيث نستطيع القول أن الاساس الاقتصادي لمشكلة الطائفية قد تبدل بدرجة مساوية للتبدلات التي طرأت على القطاعات المختلفة للاقتصاد اللبناني .

لقد نما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في لبنان خلال الحقبة التاريخية الماضية بشكل فاق قدرة السوق اللبنانية على الاستيعاب خاصة وان معظم النمو كان بغرض التصدير ، وقد ترك هذا الامر اثرا كبيرا على المجالين الداخلي والخارجي ، ولم يكن الاثر الخارجي الا انعكاسا لما حصل على الصعيد الداخلي . فحتى المالك الصغير أصبح معنيا بطبيعة علاقات لبنان الخارجية ويتأثر مباشرة بأي تطور سلبي أو ايجابي يطرأ عليها .

ان المالك الذي كان يصرف انتاجه في حدود السوق المحلية نتيجة لحجم انتاجه الضئيل بحكم تخلف وسائل الانتاج وحاجات السوق المحليـة ، كان بالمقابل يحصر اهتماماته وعلاقاته في حدود السياسة المحلية ، ولكن تزايد الانتاج من ناحية وارتفاع الاسعار في الخارج من ناحية أخرى نقلت طبيعة الاهتمامات والمصالح مـن اطارها المحلي الى اطارها الخارجي .

وبالاضافة الى نمو قطاع الانتاج لدرجة جعل الحاجة للسوق الخارجية حاجة ملحة فقد نما قطاع الخدمات أيضا وتنوعت أيضا طبيعـة الخدمات التـي يقدمها واتسع نطاقها ، فبالاضافة الى قطاع السياحة ، وهو القطاع التقليدي في لبنان ، توسعت تجارة اعادة التصدير ، ونما قطاع البنوك ، اضافة الى تزايد الخدمات الفنية التي تقدمها السوق اللبنانية ممثلة بالعديد من المكاتب الاستشارية وبالتحديد في مجال المال والاقتصاد اضافة الى ان لبنان قد أصبح المركز الرئيسي في المنطقة للشركات الهندسية ولاعمال المقاولات ، والتي ( رأسها ) في لبنان ولكن جسمها في الخارج .

ان النمو الهائل الذي طرأ علـى القطاعات المختلفـة للاقتصاد اللبنانـي مرتبط بالامكانيات التسويقية التي وفرت له ، وفرض على لبنان نمطا جديدا من التوجهات ، بحيث تبدل الاتجاه الرئيسي لحركة الاقتصاد اللبناني من سوق لمنتجات غيره من الدول الى اقتصاد بدأ يبحث لنفسه عن أسواق لتصريف منتجاته وخدماته ، واذا كانت اوروبا الغربية بحكم دورها في الاقتصاد العالمي قد لعبت دور المصدر فانها وللسبب نفسه لا يمكن أن تلعب دور المستورد لان هذا يتناقض تمام التناقض مع نمـط العلاقات التي درجت على نسجها مع غيرها من الدول . خصوصا اذا ما كانت المواد المصدرة اليها هي مواد جاهزة للاستهلاك وليست مواد خام . ولذا فقد كانت المنطقة العربية هي المجال الحيوي للاقتصاد اللبناني وبالتحديد على صعيد التصدير في الوقت الذي شكلت أوروبا الغربية والولايات المتحدة مصدر الواردات اللبنانية ، وبدا ( لبنان ) يكتشف عمقه العربي ، بعد أن اكتشف أكثر فأكثر الفوائد التي تعود عليه من ذلك العمق .

لقد انعكست زيادة الصادرات اللبنانية سواء من السلع او من الخدمات على حجم الدخل القومي في لبنان وبالتالي على متوسط الدخل الفردي للمواطن اللبناني . وفيما